أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

الباحث: روشو عبد القادر، طالب دكتوراه،
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير- جامعة الشلف -
المؤطر: أ. د. راتول محمد - الشلف -

الملخص:

مع بداية سنة **2001** إنتهجت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية، ترتكز على المنظور الكينزي الذي يعتمد على أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، ومن هذا المنطلق فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى إبراز أثر سياسة الإنفاق العمومي على وضعية النمو الإقتصادي خلال الفترة **2001 -2014**، إضافة إلى تأثير هذه السياسة على باقي المؤشرات الإقتصادية والمتمثلة في معدل البطالة، معدل التضخم ووأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية، ذلك كون هذه المؤشرات تمثل أهداف السياسة الإقتصادية الكلية.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى إعتبار السياسة الإقتصادية المطبقة إرتكزت بشكل واضح على جانب دعم الطلب الكلي وليس العرض الكلي، وعليه يبقى الجهاز الإنتاجي الوطني غير قادر على مسايرة هذا النسق من الإنفاق لعدم مراعاة الطاقة الإستعابية للإقتصاد الوطني وأن النمو الإقتصادي المحقق لايزال هشاً لإفتقاره لعوامل الديمومة والإستمرار.

كلمات مفتاحية: سياسة الإنفاق، النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي، الإنعاش الإقتصادي.

Résumé:

L'Algérie a adopté depuis 2001, une politique de dépense publique expanionniste. En s'appuyant sur la vision keynésienne qui considère l'augmentation des dépenses publiques entraîne une progression du produit intérieur.

Dans cette optique, cette étude vise à clarifier l'effet de la politique de dépense publique sur la situation de la croissance économique durant la période **2001-2014** et aussi l'éffet de cette politique sur les autres indicateurs macroéconomiques durant la période citée : le taux de chômage, le taux d'inflation et enfin la balance des paiements et ce parce que ces indicateurs constituent des objectifs de la politique macroéconomique adoptée durant cette période.

Cette étude aboutit à la conclusion selon laquelle la dite politique économique s'est appuyée clairement sur la demande globale que sur l'offre globale. C'est pourquoi l'appareil productif national reste incapable de suivre ce rythme de dépense sans prise en considération la capacité de l'économie nationale.

Mots clés : la politique de depense, la croissance économique, le chômage, l'inflation, balance des paiements, la relance économique.

مقدمة:

لقد إزدادت أهمية النفقات العامة في الفترة الأخيرة، ذلك كون هذه الأخيرة تعتبر الأداة الأساسية التي تستعملها الدولة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية[1]والمتمثلة في زيادة قدرة البلد على إنتاج البضائع والخدمات وهو المعبر عنه بالنمو الإقتصادي، وكذا توفير فرص عمل لكل فرد قادر وراغب في العمل ولن يأتى

ذلك إلا بجعل الإستخدام أكبر ما يمكن، وبالمقابل تدني في مستوى البطالة، ومن جهة أخرى تسعى السياسة الإقتصادية الكلية إلى تحقيق إستقرار في الأسعار أي تجنب حدوث تضخم أو إنكماش، وكذلك تأمين التوازن في ميزان المدفوعات[2].

وقد نتج عن هذه الأهمية في مفهوم ومكانة الإنفاق العام الإنتقال من مبدأ التوازن الحسابي للميزانية إلى التوازن الإقتصادي مع إمكانية قبول العجز الموازني المخطط والمؤقت (حسب ما جاء في أفكار جون مينارد كينز)، حيث أن الفكر المالي الحديث أصبح ينظر إلى النفقة العمومية بنظرة إيجابية الهدف منها هو تحقيق أثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية إلى جانب الأثار المالية[3]، ومن ثمة إستخدام النفقات العمومية كأداة لتحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية والتي تشكل المربع السحري لكالدور والتي تتمثل في النمو الإقتصادي ،الإستخدام التام، إستقرار الأسعار أو التحكم في التضخم والتوازن في ميزان المدفوعات.

وفي هذا السياق تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي جزءاً مهماً من أجزاء السياسة المالية والتي هي بدورها جزء أساسي في السياسة الإقتصادية الكلية، حيث أن للسياسة المالية تأثيراً كبيراً على الطلب الكلي والذي يعتبره "**كينز**" الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الإستقرار الإقتصادي الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الإنفاق العمومي كأداة من أدوات السياسة الإقتصادية والتي يمكن إستخدامها لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي.

ومن هذا المنظور وبعد الأزمة الإقتصادية التي ضربت الإقتصاد الجزائري سنة **1986** وماتلى ذلك من إصلاحات خلال فترة التسعينيات وتزامناً مع إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية مع بداية الألفية الثالثة ،أطلقت السلطات العمومية برامج إنفاقية ضخمة كان أولها المخطط الثلاثي للإنعاش الإقتصادي للفترة **2001-2004**. حيث خصص له مبلغ **07**مليار دولار (**552**مليار دينار) ثم برنامج دعم النمو الإقتصادي خلال الفترة **2005-2009** .بمبلغ **150**مليار دولار (**3800** مليار دينار) وأخيراً المخطط الخماسي **2010-2014** .بمبلغ قدره **286** مليار دولار (**21214** مليار دينار)، إن هذه البرامج الإنفاقية تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في إنتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع " **كينزي** " تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية العمومية الكبرى[4].

ففي خضم كل هذه المعطيات يطرح التساؤل التالي:" **إلى أي حد تساهم سياسة الإنفاق العمومي في تحقيق نمو إقتصادي دائم، ومن ثمة تحسن في باقي المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001- 2014 ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية سنعالج الموضوع محل الدراسة من خلال المحاور الأساسية التالية:

أولاً: الإطار النظري للنفقات العامة.

ثانياً: الإطار النظري للنمو الإقتصادي.

ثالثاً: تطور الإنفاق العمومي خلال فترة الدراسة.

رابعاً: أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

خامساً: النفقات العامة والأهداف الأخرى للسياسة الإقتصادية.

أولاً: الإطار النظري للنفقات العامة

ا- **مفهوم سياسة الإنفاق العمومي:** دون الخوض في الإختلاف في التعاريف المدرسية للإنفاق العمومي، فهي تعبر عادة عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية من قبل الحكومة، وهو أحد أوجه السياسة الإقتصادية للدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الإقتصادي والإجتماعي، وقصد بلوغ الأهداف المرسومة تستخدم سياسة الإنفاق العمومي أدوات لتحقيق ذلك، وتتمثل على الخصوص في تخفيض أو زيادة الإنفاق العام وذلك حسب الظروف التي يمر بها البلد، فهي بهذا قد تكون سياسة توسعية أو تقييدية، وأيضاً تستخدم هذه

السياسة أداة أخرى وهي بنية هيكلية الإنفاق العام وذلك من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات وعادة ما يتم هيكلة النفقات العمومية على النحوى التالي[5]:

- نفقات الخدمات العامة. - نفقات الأمن والدفاع.
- نفقات الخدمات الإجتماعية. - نفقات الشؤون الإقتصادية. - نفقات أخرى.

ويتم التعبير عن هذه البنية بالنسب المؤوية من إجمالي الإنفاق العام.

ب- فعالية سياسة الإنفاق العمومي: إن الجدل القائم حول سياسة الإنفاق العام ودعم النمو الإقتصادي هو إمتداد للجدل القائم حول تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ذلك أن فكرة النمو الإقتصادي بالمفهوم النيوكلاسيكي كانت هي السائدة خلال الثمانينيات من القرن الماضي، لكن مع بروز فكرة النمو الداخلي للنمو الإقتصادي إنصب الإهتمام بشكل واضح حول النفقات العمومية كأداة هامة في تحفيز النشاط الإقتصادي.

وفي هذا السياق فإن الإنفاق العمومي يبرر من خلال ثلاثة عوامل أساسية[6]وهي:

1- تدعيم تخصيص الموارد: ويقصد بتخصيص الموارد في الأدبيات الإقتصادية توزيع الموارد الإقتصادية المختلفة على الحاجات المعتمدة وهذا يمثل أصل المشكلة الإقتصادية والذي يتحدد على أثره مدى كفاءة السياسة الإقتصادية المطبقة.

2- إعادة توزيع الدخول: تستطيع الدولة ومن خلال نفقاتها العامة (منح، مساهمات إجتماعية ..إلخ) التقليل من التفاوت في المدخول بين مختلف فئات المجتمع أي تحقيق نوع من العدالة الإجتماعية ومن ثمة تدعيم القدرة الشرائية للفرد.

3-تدعيم الإستقرار الإقتصادي: إن تفادي الآثار السلبية للإختلالات في النشاط الإقتصادي يعني أن هناك إستقراراً إقتصادياً أي الوصول إلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع ثبات المستوى العام للأسعار وكذا التحكم في معدلات البطالة والتضخم عند مستويات مقبولة.

ثانياً :الإطار النظري للنمو الإقتصادي:

ا- **مفهوم النمو الإقتصادي:** يعتبر النمو الإقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ، أي هو الزيادة المحققة في إنتاج البلد على المدى الطويل، ويأخذ مفهوم التوسع الإقتصادي أو التطور الإقتصادي بمنظور كمي بحت، هذا التوسع الإقتصادي يمثل الزيادة الظرفية لإنتاج البلد.

وبما أن النمو الإقتصادي يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الإعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي.

والخلاصة يتجلى النمو الإقتصادي في العناصر الأساسية التالية:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد وليست عابرة.
- إرتفاع معدل الدخل الفردي بالقيمة الحقيقية.

ب- **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه بمعدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو المحقق، غير أن هذه الطريقة تعد نقدية ولا تأخذ بالإعتبار أثر التضخم، لذلك يجب إستبعاد أثر التضخم لمعرفة معدل النمو بالقيم الحقيقية[7].

ج- **علاقة الإنفاق العام بالنمو الإقتصادي:** يرى بعض الإقتصاديين أن النشاط الحكومي (الإستثمار العمومي) يتميز بعدم وجود حافز الربح وغياب المنافسة مما يجعل النشاط الحكومي أقل كفاءة من القطاع الخاص وبالتالي فإن زيادة الإنفاق العمومي يؤدي إلى تباطؤ النمو الإقتصادي في مجمله.

لكن هناك فريق آخر من الإقتصاديين يرى عكس هذه الفكرة خاصة لما يتعلق الأمر بالإقتصاديات النامية حيث لا يمكن تحقيق نمو إقتصادي ما لم تتدخل الدولة، فحسب العديد من الدارسين لهذا الموضوع فإن نمو القطاع العام يعود إلى الأسباب التالية[8]:

-إن إرتفاع معدلات التحضر يؤدي إلى إرتفاع الطلب على البنية التحتية الإجتماعية ومنه أن نمو التصنيع يؤدي إلى نمو إقتصادي أي علاقات تعاقدية أكبر ومن ثمة تدخل الدولة للمراقبة والإدارة.

- كلما زاد الدخل في الإقتصاد إرتفع الطلب على السلع ذات المرونة المرتفعة كالتعليم والسلع والخدامات التي تؤدي إلى إرتفاع الإنفاق الحكومي.

-إن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية البعيدة المدى يؤدي إلى ضغوط على الدولة وتدخل أكبر في الإقتصاد مما يترتب عنه أثار مالية على الميزانية[9].

وأخيراُ فإن مختلف النظريات الإقتصادية تتفق على أهمية الإنفاق الإستثماري في عملية النمو الإقتصادي سواء من وجهة نظر النمو أو من وجهة نظر التنمية بالمفهوم الواسع[10].

ثالثاً:دراسة تطور النفقات العامة في الجزائر حسب قوانيين المالية: لقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليها – بالسياسة الإنفاقية التوسعية- ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطاً وثيقاً بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية...إلخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية، إلى جانب التوسع في الإنفاق الإستثماري لتمويل المشاريع الإقتصادية ذات المنفعة العامة(مشاريع التنمية).

الجدول الموالي يتضمن معطيات الإنفاق العام خلال هذه الفترة متبوعاً بشكل بياني لتطور الإنفاق العام.

جدول رقم:**01**يبين تطورمكونات النفقات العمومية حسب قوانين المالية. الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	ناتج محلي خام	نسبة النفقات إلى الناتج المحلي
2001	848.7	659.2	1507.9	4227,1	% 31
2002	1053.3	712.1	1765.4	4522,8	%39
2003	1141.6	787.8	1929.4	5252,3	% 36
2004	1200.0	720.0	1920.0	6151,9	% 31
2005	1255.2	1047.7	2302.9	7564,6	% 30
2006	1439.5	2115.8	3555.3	8512,2	% 41
2007	1652.6	2294.0	3946.6	9408,3	% 41
2008	2519.0	2363.1	4882.1	11077,1	% 44
2009	2813.3	2661.2	5474.5	10006,8	% 54
2010	3445.9	3022.8	6468.7	12034,4	% 53
2011	4291.1	3981.3	8272.4	14481,0	% 57
2012	4925.1	2820.4	7745.5	15843,0	% 48
2013	4335.6	2544.2	6879.8	16569,0	% 41
2014	4714.4	2944.7	7656.1	18390,0	% 41

المصدر: قوانيين المالية الأولية والتكميلية لسنوات **2000-2014** .حسب الجرائد الرسمية

الشكل رقم **01**: يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة **2001-2014**.

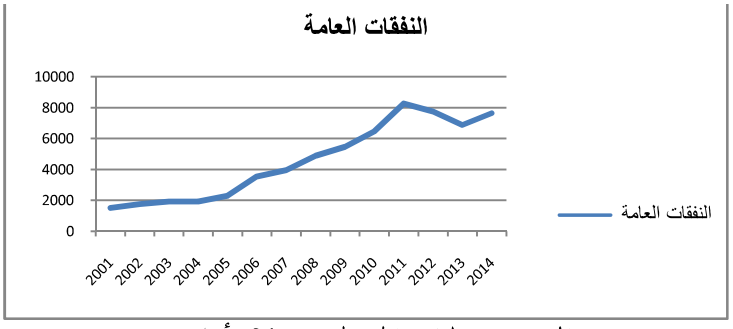

المصدر: معطيات الجدول رقم **01** أعلاه .

يلاحظ من المعطيات أعلاه أن حجم الإنفاق العام قد تضاعف أكثر من خمس مرات بين سنتي **2001** (**1507,9** مليار دينار) و**20** (**1،7656** مليار دينار) مروراً بسنة**2011** التي تمثل أقصى حجم إنفاقي بـــ **8272,4** مليار دينار، وبالتالي فإن معدل نمو الإنفاق العمومي (بشقيه الجاري والإستثماري) قد عرف تزايداً مستمراً رغم تسجيل بعض التراجع في سنتي **2012**،**2013**. حيث كانت سنة **2006** تمثل أعلى زيادة بـــ**54%** وتعود أسباب ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي في الجزائر إلى سببين رئيسيين:

الأول يخص الإنفاق الجاري ويتمثل في زيادة حجم كتلة الأجور والرواتب وكذا التحويلات الإجتماعية والذي بلغ حداً أقصى سنة **2012**.

والثاني يخص الإنفاق الإستثماري وهو إعتماد برامج إستثمارية عمومية خلال هذه الفترة قصد إنعاش الإقتصاد الوطني والتي بلغت في مجملها حوالي **25566** مليار دينار.

أما حجم الإنتاج المحلي الخام فقد عرف هو الآخر تزايداً خلال هذه الفترة حيث إنتقل من **4227.1**مليار دينار سنة**2001** إلى **18390**مليار دينار سنة **2014**، أي تضاعف أكثر من أربع مرات وهذا ما يفسر العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي والناتج المحلي الخام من منظور كينزي.

١ - **تحليل تطور نفقات التسيير**: من خلال المعطيات المذكورة أعلاه يتضح أن نفقات التسيير في تزايد مستمر وذلك على إمتداد فترة الدراسة حيث أنه كانت سنة **2001** تقدر بـــ **848,7** مليار دينار لترتفع إلى **4714,4** مليارد دينار سنة **2014** مروراً بسنة **2012** والتي بلغت فيها نفقات التسيير **4925,1** مليار دينار جزائري وهو الحد الأقصى خلال هذه الفترة، كما بلغ متوسط نسبة هذه النفقات من الإنفاق العام **56%** وهي نسبة تعكس المبالغ الضخمة التي تضمنتها ميزانية الدولة في شقها الجاري وقد يعود سبب هذا الإرتفاع المتزايد بالدرجة الأولى إلى تزايد الأعباء العامة للدولة خاصة بعد العشرية السوداء وما خلفته في الجانب الإجتماعي وأيضاً الزيادات المعتبرة في الأجور التي عرفها قطاع الوظيف العمومي (صب المخلفات كان بشكل أكبر سنة **2012**)، ضف إلى ذلك قرار التسديد المسبق للمديونية الخارجية (آخرها سنة **2006**).

ويضاف إلى هذا إرتفاع التحويلات الإجتماعية التي تقوم بها الدولة كل سنة لفائدة فيئات معينة من المجتمع.

الشكل رقم**02** يمثل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة **2001-2014**.

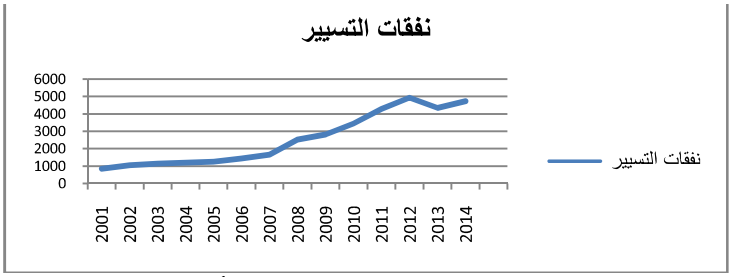

المصدر: معطيات الجدول رقم **01** أعلاه.

ب- تحليل تطور نفقات التجهيز: أما نفقات التجهيز فقد عرفت بدورها إرتفاعا ملحوظاً خلال هذه الفترة فقد إنتقلت من **659,2** مليار دينار سنة **2001** إلى **2944,7** مليار دينار سنة **2014**، أي تضاعفت أكثر من أربع مرات وهذا ما تعكسه نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات حيث بلغت كمتوسط **43 %**، ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها الإنفاق الإستثماري خلال فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى (**2001-2004**):وخلال هذه المرحلة تم الإعتماد على برنامج الإنعاش الإقتصادي والذي خصص لها مبلغ**525** مليار دينار وكان يهدف إلى تحقيق معدل نمو يفوق **05%** وتقليص حجم البطالة الذي كان قد بلغ سنة**2000** معدل **29%**.

أما المرحلة الثانية (**2005-2009**) وتميزت بتطبيق برنامج دعم النمو الإقتصادي والذي خصص له مبلغ **3800**مليار دج وكان يهدف إلى المحافظة على النتائج المحققة في البرنامج السابق و العمل على تحسينها .

أما المرحلة الثالثة (**2010-2014**) وهي المرحلة التي خصصت لتنفيذ برنامج توطيد النمو بغلاف مالي قدرة **21214** مليار دج وكان الهدف هو إستدراك التأخر الذي عرفته البرامج السابقة من جهة وتحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي الجزائري والتي سيتم إستعراضها لاحقاً.

الشكل رقم:**03** يمثل تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة **2001-2014**.

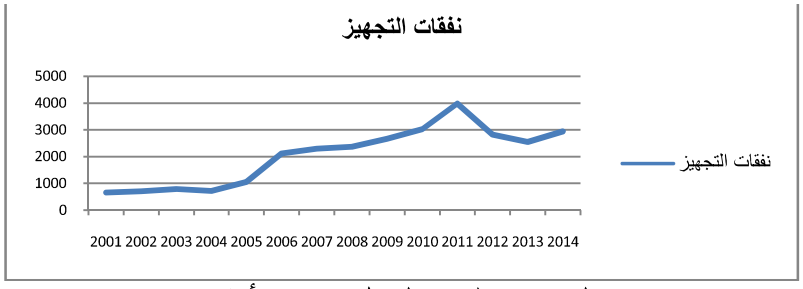

المصدر: معطيات الجدول رقم **01** أعلاه

رابعاً: تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي: يمثل الجدول والشكل التاليين العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حيث يتضح لنا من خلال هذه المعطيات العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو خلال الفترة **2001-2004 : 5,02 %** وخلال الفترة **2005-2009**: **2,94 %** ثم خلال الفترة **2010-2014 : 3,04%**.

الشكل رقم**04:** يمثل تطور النفقات العامة والناتج المحلي الخام للفترة **2001-2014**.

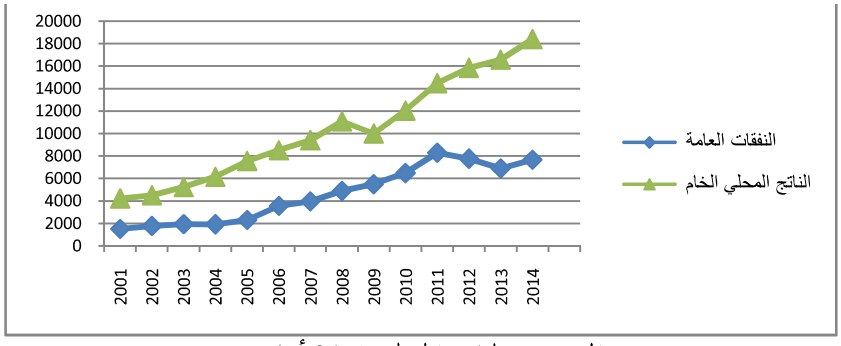

المصدر معطيات الجدل رقم**01** أعلاه.

وفي هذا الإطار تتأكد النظرية الكينزية –ولو بشكل نسبي- والتي تنطلق من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي. لكن ما يلاحظ على

الإقتصاد الجزائري هو أن النمو المحقق بفضل السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة يعتبر نموا هشاً لإفتقاره لعوامل الديمومة، ذلك أن تمويل المشاريع الإستثمارية يتم عن طريق الإيرادات البترولية مما يجعل كل التوازنات المالية المحققة خلال هذه الفترة مهددة بالإنهيار مع بوادر أول أزمة سعرية في الأسواق العالمية.

خامساً: النفقات العامة والأهداف الأخرى للسياسة الإقتصادية: إن الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية يمكن إختصارها في أربعة أهداف مترابطة فيما بينها تشكل مربعاً إصطلح عليه إسم المربع السحري لكالدور[11]، وهي حالة من الأمثلية قلما تتحقق مجتمعة (النمو الإقتصادي، خفض البطالة، إستقرار الأسعار وتوازن الحسابات الخارجية).

إن الأهداف الأربعة للسياسية الإقتصادية تلخص الوضعية الإقتصادية للجزائر من خلال المؤشرات الأربعة التي سبق ذكرها، وهي المبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم **02** وضعية المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة **(2001-2014)**

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم%	رصيد ميزان المدفوعات مليار /دولار	النفقات العامة مليار دينار	نسبة نمو النفقات العامة
2001	3,0	27,3	4,2	6,2	1507,9	%0,03-
2002	5,6	25,7	1,4	3,6	1765,49	% 17
2003	7,2	23,7	2,6	7,4	1929,4	% 09
2004	4,3	17,7	3,6	9,2	1920,0	% 12
2005	5,9	15,3	1,6	16,9	2302,9	% 19
2006	1,7	12,3	2,5	17,7	3555,3	% 54
2007	3,4	13,8	3,7	29,55	3946,6	% 11
2008	2,0	11,3	4,8	37,0	4882,1	% 23
2009	1,7	10,2	5,7	3,9	5474,5	% 12
2010	3,6	10,0	4,3	14,6	6468,7	% 18
2011	2,6	10,0	4,5	26,3	8272,4	% 27
2012	2,5	9,7	8,89	22,2	7745,5	% 0,06-
2013	2,8	9,3	3,25	10,8	6879,8	%0,11-
2014	3,7	9	2,8	4,75	7656,1	%11

المصدر : تجميع الباحث بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات **(ONS)**.

الشكل رقم:**05** تمثيل بياني للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة **2001-2014**

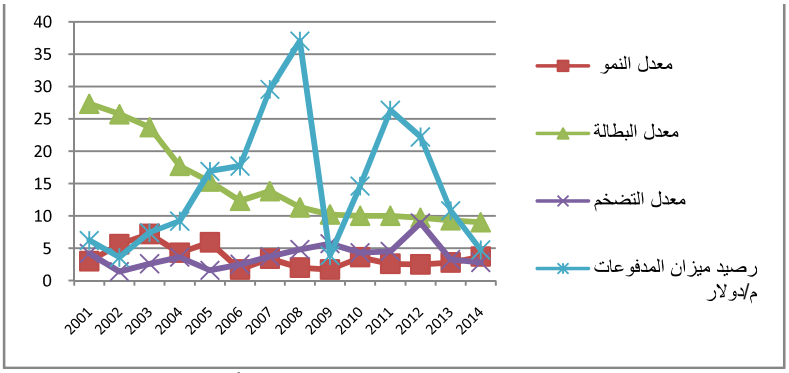

المصدر: معطيات الجدول رقم **02** أعلاه.

لقد طبقت الجزائر خلال الفترة **2001-2014** ثلاثة برامج إستثمارية هامة وذلك قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة تسمح بخلق مناصب شغل من شأنها خفض معدلات البطالة وكذا التحكم في التضخم إضافة إلى تحسين وضعية ميزان الدفوعات.وباستقراء النتائج المتضمنة في الجدول أعلاه يلاحظ مايلي:

النمو الإقتصادي: تسجيل معدلات متذبذبة فرغم إيجابيتها إلا أنها لم تصل إلى المستوى المنتظر بالنظر إلى حجم المبالغ المنفقة خلال هذه الفترة[12]، فقد بلغ متوسط النمو خلال الفترة **2001-2004** مايعادل **5.02 %**وهي فترة

تطبيق بنامج الإنعاش الإقتصادي. أما خلال الفترة **2005-2009** حيث تم تطبيق بنامج دعم النمو فقد بلغ متوسط معدل النمو**2,94%** وأخيراً سجلت فترة **2010-2014** معدلاً متوسطا قدره **3,04%**.

إن النمو الاقتصادي المحقق يفتقر إلى عوامل الديمومة لاعتماده على الايرادات البترولية وبالتالي فان تنويع الاقتصاد الوطني اصبحت ضرورة.

أما البطالة: ومن النتائج الموضحة أعلاه يتبين أنها إنخفضت إلى أقل من الثلث حيث كانت تقدر سنة **2000** حوالي **29 %** لتنخفض سنة **2014** الى **9%**، وهذه نتيجة إيجابية لكن ما يميز مناصب الشغل المستحدثة هو أنها مؤقتة ومعظمها في قطاع الوظيفة العمومية.

- التضخم: لقد تم التحكم فيه بصورة جيدة خلال فترة الإصلاحات الإقتصادية نظراً للسياسة الإنفاقية التقييدية المطبقة لكن خلال فترة الإنعاش الإقتصادي –وكما هو واضح من الجدول أعلاه – فإن معدلات التضخم تميزت بعدم الإستقرار فقد سجلت مستوى قياسي سنة **2012** بـــ **8.89%** نتيجة ضخ كتلة نقدية كبيرة خلال هذه الفترة بسبب مضاعفة كتلة الأجور من جهة ومواصلة تطبيق البرامج الإستثمارية من جهة أخرى.

- رصيد ميزان المدفوعات: نلاحظ أن هناك تحسناً جراء سياســـات ضغط الطلب المحلي والتحسن االمستمر لأسعار البترول منذ سنة **2000**. وإن الفائض المسجل يعود بالدرجة الأولى إلى نتائج الميزان التجاري ذلك أن هيكل الصادرات يتكون أساسا من المحروقات مايقارب **97%** لكن الوضع الإيجابي لهذا الميزان بدأ في التراجع خلال المدة الأخيرة وبالظبط سنة **2014** نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية[13].

الخلاصة

من خلال تحليلنا لأثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة **2001-2014** خلصنا إلى النتائج التالية:

أولاً: فيما يخص سياسة الإنفاق العمومي:

- تزايد النفاقات العمومية بشكل مستمر يفوق بكثير نسبة تزايد الإيرادات العامة خاصة خلال الفترة **(2001-2014)** نتيجة تطبيق برامج إستثمارية ذات أغلفة مالية كبيرة.
- هناك ضرورة لترشيد الإنفاق العام وذلك عن طريق تعزيز عنصري التخطيط والرقابة.
- ضرورة مراعاة الطاقة الإستعابية للإقتصاد الوطني عند إعداد مثل هذه البرامج الإنفاقية.
- البحث عن فعالية أفضل في قطاعات الإنفاق الإستثماري العمومي.
- ضرورة إيجاد آلية للمتابعة والتقييم فيما يخص تنفيذ هذه البرامج الإنفاقية.

ثانيا: فيما يخص النمو الاقتصادي:

- فبالرغم من إرتفاع حجم الإستثمارات العمومية إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على إرتفاع معدل النمو الإقتصادي (معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة).
- عموماً هناك زيادة في الناتج المحلي نتيجة الزيادة في الإنفاق العمومي (الرؤية الكيترية).
- إعادة توجيه الإنفاق العام بما يخدم ويشجع نمو الإنتاجية وتشجيع الإستثمارات العمومية المنتجة وإخضاع كل المشاريع العمومية الإقتصادية إلى معايير المردودية.

– وعموما يمكن إعتبار السياسة الإقتصادية المطبقة خلال هذه الفترة قد إرتكزت بشكل واضح على جانب دعم الطلب الكلي وليس العرض الكلي، وعليه يبقى الجهاز الإنتاجي الوطني غير قادر على مسايرة هذا النسق من الإنفاق لعدم مراعاة الطاقة الإستعابية للإقتصاد الوطني.

وعليه يتضح بأن السلطات العمومية حاولت –خلال فترة الدراسة– إستعمال سياسة الإنفاق العمومي كآداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ويظهر ذلك من خلال تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية. لكن رغم هذا فإن الإقتصاد الجزائري ورغم الوفرة المالية التي ميزت هذه الفترة إلا أنه لم يحقق النمو الإقتصادي الدائم المستقر وذلك لعدم قدرته على التخلص من الطبيعة الريعية المسيطرة عليه، وهذا هو التحدي المطروح حالياً أمام صانعي ومقرري السياسة العامة للبلد.

المراجع

1- سوزي عادل الوجيز في المالية العامة،الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة **2000**، ص **23.**

2-عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، **2005**، ص **13**

3- سوزي عادل، مرجع سابق، ص **24**

4- أ.شيبي عبد الرحيم، أ.د. بن بوزيان محمد، أ.شكوري سيدي محمد، الأثار الإقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر —دراسة تطبيقية — جامعة أبر بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص**8.**

5- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، **2003** ص **190- 179.**

6-محمد كريم قروف— تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الإقتصادي بالجزائر **(2001-2012)** بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الإستثمار — الجزائر– جامعة سطيف) ص**5.**

7- ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية —التحليل الاقتصادي الكلي– ديوان المطبوعات الجامعية **1994**، ص**12**

8- محمد كريم قروف ، مرجع سابق، ص **8.**

9- ونيس فرج عبد العال، أثر الإنفاق الحكومي على النمو في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية القاهرة، عدد ¾ **2006**، ص **44،43.**

10-حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في قانون فاجنر، مجلة جامعة الملك سعود للإقتصاد والإدارة عدد **01 -2002**ص **136.**

11-عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص **33.**

12- قوانين المالية لسنوات **2001** إلى **2014** (الجريدة الرسمية).

13- تراجع أسعار النفط يخص الثلاثي الأخير من سنة **2014.**

Sites internet :
www.banK –of – algerie .dz
www.ons .dz
www.minef .gov.fr
www.andi.dz